المشاركة السياسية للمرأة ونظام (الكوتا)

الجمهورية اليمنية من الأقطار التي وقعت على معظم الإتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بل ونصت المادة السادسة من دستورها على االإلتزام بها ومن هذه الاتفاقيات -الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري وغيرها وكل هذه المعاهدات والإتفاقيات اكدت أن للنساء الحق في التصويت في جميع الانتخابات دونما أي تمييز، وكذلك لهن حق تلقد المناصب العامة بدون تمييز ايضاً .. وقد جاء في المادة السابعة من الاتفاقية الدولية لالغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩م ضرورة ان تتخذ الدول (الأطراف) جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة وفي مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بكين ١٩٩٥م طالب المؤتمرون حكومات العالم بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل بالحد الأدنى الى ٣٠٪ بما في ذلك التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة ،وقبل هذه الإتفاقيات والمعاهدات جاء الدين الاسلامي الحنيف ليؤكد مسؤولية الرجل والمرأة في ولاية بعضهم لبعض في القضايا العامة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويتساوى دور الرجل والمرأة في الحياة كمستخلفين لله على هذه الأرض لافضل لإحد منهم عند الله الا بالتقوى .

فريد محسن علي

كانت بعض الدراسات التي تبنتها اللجنة الوطنية للمرأة قد خلصت الى ان المعوقات الاجتماعية -الثقافية التقليدية لتوسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة لاينبغي استمرار اعتبارها تحدياً عصيباً وصعب التجاوز فمثل تلك المعوقات تظل قابلة للتذليل والتجاوز التدريجي اذا ما تصدت لها ادارة صادقة وقرار سياسي جاد وحاسم فبنية المجتمع وعلاقاته تظهر استعداداً ملحوظاً لتقبل اتساع مشاركة المرأة خاصة عندما تدعمها توجهات سياسية ثابته ومواقف واضحة وعملية من طرف الحكومة والاحزاب السياسية الفاعلة ،وفي سبيل ذلك بادرت اللجنة الوطنية للمرأة الى تبني حملة اولى للمطالبة باعتماد نظام الحصص النسبية للمرأة (الكوتا) وستتواصل المرحلة الثانية في الحملة التي ستشمل على فعاليات اكثر اتساعاً وكثافة وشيوعاً للمطالبة بتخصيص حصص ثابته للمرأة في المواقع المختلفة لصنع القرار .

وتستهدف الحملة الوصول الى توافق سياسي حول تلك المطالب بين اكثر الفعاليات السياسية ومنظمات المجتمع المدني تأثيراً وبحيث يتم تعزيز وتأمين ذلك التوافق بنصوص تشريعية صريحة يتم اقرارها من قبل مجلس النواب وهيئات الدولة التنفيذية ذات العلاقة وهي الجهات التي ينبغي مناشدتها واستنهاض دورها بدعم ومطالبة من مختلف قوى ومؤسسات المجتمع المدني .. والمشاركة في صنع القرار السياسي تأتي عن طريق ايجاد قنوات ومؤسسات عن طريقها يمكن للمواطنين التأثير بطريقة مباشرة او غير مباشرة في صنع القرار على المستوى القومي والمحلي واذ ا كان للرجل نصيب في المشاركة لصنع القرار في الجمهورية اليمنية بحكم نسبة تواجدهم بمؤسسات صناعة القرار فان المرأة اليمنية مستبعدة كلياً بنسبة ٩٩٪ اذا استثنينا وزيرة هنا ووكيلة هناك او مديرة هنا وموظفة عادية هناك

ويعود الاحصاء الظالم للمرأة الى عدد من الاسباب منها الموروث القديم وحداثة التجربة الديمقراطية والتركيز في التنشئة السياسية على الرجل دون المرأة كنتيجة لثقافة مختلفة وقلة المتعلمات من النساء وايضاً ضعف التوجه الحزبي وغيرها.

فالرؤية القانونية لمبررات الاخذ لنظام الحصص تعني مبدأ الحصة للنساء يعمق حقوق المواطنة ويزيد من قدرة المرأة على المنافسة في ظل مجتمع تقليدي ينظر الى المرأة بعين واحدة يصبح نظام الحصة مفيداً اسواء لترسيخ النهج الديمقرطي او تحقيق العدل والمساواة وكذلك نظام الحصص يساعد على حماية مصالح الاقليات ويتيح لها الفرصة للدفاع عن حقوقها والمرأة لاتعتبر اقلية في العدد فهي تساوي اكثر من نصف المجتمع ولكنها غير ممثلة تمثيلاً يتساوى مع عددها ودورها كما ان نظام الحصة يفتح المجال لمشاركة واسعة من قبل النساء في الحركة النسائية مما يشجع الاحزاب على ترشيح النساء وهناك وصول المرأة الى مواقع السلطة وصنع القرار ولاسيما السلطة التشريعية لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية بل يعتبر شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة.

إن دعم عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية هو العنصر الاكثر حسماً في تطوير اداء المرأة وزيادة مستوى المشاركة السياسية لها فاذا كانت السياسة تعني التوزيع السلطوي للقيم فان مزيداً من اشراك المرأة في ابنيه صنع السياسة يمثل اهمية خاصة في الدول النامية لانه محور عملية التنمية لهذه المجتمعات وحتي يتحقق التغيير الاجتماعي فان آلية قانونية يمكن تفعيلها لكي تحصل المرأة على قدر اكبر من المكاسب السياسية وهذه الآلية ستكون احدى هذه البدائل :- ايجاد نص قانوني بموجبة تمنح المرأة نسبة ٣٠٪ من المقاعد البرلمانية وتلتزم الاحزاب بترشيح نسبة من النساء لاتقل عن ٣٠٪ ويجب على المجتمع كلة الاهتمام بالعملية التعليمية كما وكيفاً وتمكين المرأة اللكفوءه اخذ حصتها في شغل المناصب القيادية والاهم في ذلك تجريم كل سلوك سيء معاملة المرأة المتعمد وفقاً للموروث الجاهل الى جانب التوعية الدينية والتي تتفق مع روح الاسلام للرجال والنساء وايضاً المصداقية في التوجهات السياسية لتحقيق المشاركة وترسيخ النهج الديمقراطي وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وترجمة الاقوال الى افعال .

لقد كان للجنة الوطنية للمرأة دوراً فاعلاً من اجل ايجاد آلية لتفعيل مشاركة المرأة السياسية واسهمت باجراء الدراسات ومراجعة القوانين والتشريعات وسعت للإفادة من تجارب بعض الدول العربية والاسلامية التي اعتمدت نظام الحصص (الكوتا) وتبنت مشروع قانون يعزز من ادوار المرأة ويمكنها من حقوقها في مختلف المجالات ولاشك ان كثيراً من مؤسسات المجتمع المدني بما فيها اتحاد نساء اليمن والمنظمات الاقليمية العاملة في اليمن بمجال حقوق الانسان كان لها اسهامات متميزة للعمل من اجل التغلب على الصعوبات والمعوقات التي تعطل مسيرة الممارسة الديمقراطية وتحول دون مشاركة حقيقية للمرأة وكان ابرز هذه الفعاليات «المنتدى الديمقراطي الاول للمرأة العربية »الذي عقد بصنعاء خلال الفترة ١١-١٣ ديسمبر ٢٠٠٤م تحت شعار «التمكين السياسي للنساء خطوة ضرورية نحو الاصلاح السياسي في الوطن العربي» وقد تشرف جميع المشاركين والمشاركات بمقابلة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ،ووعد فخامته بدعم التوصيات وخاصة مايتعلق منها بوضع المرأة اليمنية وبادر فخامته في المؤتمر السابع للمؤتمر الشعبي العام بطرح الموضوع ودعاء المؤتمر الشعبي العام الى مواصلة العمل على دعم وتشجيع المرأة استناداً الى مبدأ التمييز الايجابي الذي نصت عليه مواثيق حقوق الانسان المتعلقة بالمرأة والالتزام بالمساواة بين الرجل والمرأة في حقوق وواجبات العضوية وتمكينها من الوصول الى المناصب ومواقع صنع القرار في اطر وتكوينات الحزب الداخلية والحوار مع الاحزاب والتنظيمات السياسية حول تخصيص مالايقل عن ١٠٪ من الدوائر الانتخابية للنساء في الانتخابات النيابية ونسبة ١٥-٢٠٪ في انتخابات المجالس المحلية بمستوياتها وهكذا دعم فخامة رئيس الجمهورية المرأة اليمنية بالنسبة التي اقرت وتكون بذلك قد تمكنت من مشاركتها سياسياً.

الحق في المشاركة السياسية

د. يحيى قاسم سهل

يقصد بالحق في المشاركة السياسية (حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في صنع القرارات السياسية) ويتجسد في هذا الحق الالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباتها..

وافردت العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية المنظمة لحقوق الانسان العديد من النصوص للحق في المشاركة السياسية وكذلك الحقوق المرتبطة به .

ولعل أهم تلك النصوص ماورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك بوصفه من الاتفاقيات الملزمة للدولة التي صدقت عليه.

وأكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حرصة على حق الانسان في المشاركة في ادارة شئون بلادة في المادة(٣٥) التي تنص على أن (يكون لكل مواطن دون أي وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة(٢) الحقوق التالية التي يجب ان تتاح فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة.

أ. أن يشارك في إدارة الشئون العامة إما مباشرة واما بواسطة ممثلين يختارون في حرية .

ب. أن ينتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري ،تضمن التعبير الحر عن ارادة الناخبين.

هوالمعنى نفسه الذي أكده الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة (٢) وايضاً اكدت ذلك المضمون اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ،وذلك في نطاق حرصها على كفالة حقوق المرأة السياسية والتي أهمها الحق في المشاركة إذ جاء نص المادة السابعة على ان تتخذ الدول الاطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التميز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد،بوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في:

أ- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والاهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب اعضاءها بالاقتراع العام.

ب- المشاركة في صياغة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة او في شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية.

ج- المشاركة في اية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

وهذا المعنى هو ماعبرت عنه المادة(٢٣) من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان والمادة الثالثة من البروتوكول الاول الملحق بالاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان..

واضاف الى ذلك هناك حقوق اخرى وثيقة الصلة بمضمون الحق في المشاركة السياسية واهم تلك الحقوق هو الحق في التجمع السلمي مع الآخرين والحق في تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام اليها وكذلك الحق في اعتناق الآراء والتعبير عنها.

ونجد النص على حق المواطنين في المشاركة السياسية في دستور الجمهورية اليمنية بشكل واضح في المادة (٤٢) التي تنص على أن (لكل مواطن حق الاسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والاعراب عن الرأي بالقول والكتابة .. كما تنص المادة (٤٣) على حق المواطن في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي والاستفتاء هذا ولابد ان ينظر الى ذلك الحق الدستوري المنصوص عليه في المادة (٤٢) من الدستور اليمني المعدل بالارتباط مع العديد من المواد الاخرى مثل المادة الرابعة التي تؤكد على ان الشعب مالك السلطة ومصورها ويمارسها عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية ، وأيضاً المادة الخامسة التي تؤكد على أن النظام السياسي يقوم على التعددية السياسية و الحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وكذلك المادة «٥٨» التي تنص على حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً.

ويتضح ما تقدم، أن حق المشاركة السياسية المرتبط بالعديد من الحقوق الأخرى، حق دستوري، حرص المشروع الدستوري اليمني على كفالته قصد تمكين الموطنين من ممارسته لضمان إسهامهم في ا ختيار ممثليهم في إدارة ذمة الحكم ورعاية مصالح الجماعة.

المجتمع المدني لبنة اساسية في الدولة الحديثة

عمر السبع

مشروع الصرف الصحي المشروع الخدمي لمدينة (العليا) في محافظة شبوة الذي تموله السفارة الهولندية ،هذا المشروع الحيوي تعثر بسبب اعتراض المواطنين في المديرية على موقع احواض التصريف والمعالجة ،وقد اكد امين عام محلي بيحان لصحيفة«الايام» الصادره يوم الثلاثاء الموافق ٤ ابرايل ٢٠٠٦م تعثر هذا المشروع ومشاريع اخرى في محافظة شبوة بسبب الاهالي وقد تم تحويل التمويل الخاص بتلك المشاريع الى جهات اخرى..

هذا مثال بسيط لهيمنة البنى الاهلية واجتياحها سائر المؤسسات ولاسيما المؤسسات المدنية التي تحاول ان تكون منبراً للمواطنين وتشارك مؤسسات الدولة في عملية التنمية وتطور المجتمع.. وموجود امثلة كثيرة مشابهة له ليس في الجمهورية اليمنية فحسب بل في كل دول العالم العربي حيث لايفتأ السجال منذ سنوات محتدماً حول سبل تحقيق الديمقراطية وشروط الانتقال الى مشروع التحديث وبناء الدولة الحديثة التي تعتمد منهج التعددية والديمقراطية وتتبنى ثقافة التضامن والاعتراف بالآخر وتنبذ السلطوية المحلية القائمة على هيمنة الافراد والتناحر القبلي والعشائري ومن ثم تراجع المؤسسات المدنية من القيام بادوارها المناطة بها لتطوير البنى التحتية في شتى مجالات الحياة العامة.

ان خيبة الامل والعجز الذي تواجهه الدول العربية بما فيها الجمهورية اليمنية من تحقيق مجمل برامجها الاصلاحية المخططة تجابهه من عراقيل شتى في مجالات العمل الاجتماعي .. ومن ثم ترتد الديمقراطية وتخيب آمال المنظمات غير الحكومية والمنظمات المدنية ويهمش دورها ويقلص عندما تتحول طوعاً أو كرهاً إلى مايشبه المؤسسات الاهلية .

انما مردة الاساسي ماورثته من بنى اجتماعية وانتماءات عشائرية وقبلية ومناطقية .. شكل اساس البنيان السياسي الذي نهضت عليه الدولة وقامت عليها العلاقات الاجتماعية وليس غريباً ان يكون هذا المناخ من العلاقات الاجتماعية الركيزة الاساسية لانتماء الفرد الى العشيرة او القبلية او ماشابة ذلك .. ويكون من الطبيعي انحسار دور المؤسسات المدنية اما لإجتياح البنى الاهلية لها والسيطرة عليهاأو تقوقع هذه المؤسسات وانكفاءها لما

لقد تاسست بعد قيام الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م المزيد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المدنية والجمعيات الخيرية في الجمهورية اليمنية والتي تربو اليوم عن خمسة الاف جمعية وهي بلاشك روافد المجتمع المدني المأمول وهذه المجتمعات المدنية تحظى اليوم باهتمام كبير من قبل الدولة وتساهم في الاستراتيجيات الوطنية للدولة كاستراتيجية التخفيف من الفقر والبرنامج الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية .. وذلك لبناء الدولة الحديثة ولتعزيز دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة فالتعاون الوثيق بين الدولة والمجتمعات المدنية من شأنة تحقيق الديمقراطية وتجاوز الموروثات الأهلية .

نساء يتحدثن لـ ١٤ اكتوبر

الدولة حققت للمرأة الريفية الإكتفاء الذاتي

كثر الحديث عن معاناة المرأة في محافظة عمران وما تلاقيه من معاملة دون المستوى المطلوب من قبل الرجال.. حول ذلك التقت صحيفة ١٤أكتوبر بنساء يعملن في الدوائر الحكومية بالمحافظة فيما يلي نص أحاديثهن:

عمران/ طارق الخميسي

نتمنى للمرأة أن تأخذ الحق السياسي

تقول أمة الملك حسن حمدين مديرة شوؤن المرأة و الجمعيات النسوية في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة عمران: أن توفير التعليم للمرأة اليمنية في ظل التحولات يعد ضرورة تنموية كما يعد أول الجهود في تعزيز قدراتها على المساهمة في دفع عجلة التنمية كما يقودها إلى المشاركة في صناعة القرار وتنفيذه ولم يكن التعليم أبدا مجرد ترفيه أو تسلية للمرأة بقدر ماهو ضرورة حياتية لها ولأسرتها ولمجتمعها.. ولله الحمد أتيحت الفرصة للمرأة بالالتحاق بالإدارات الحكومية ولو بشكل قليل ولكن نطلب أن تأخذ المرأة الحق السياسي وتمارس هذا الحق الديمقراطي الذي كفله الدستور لها والقانون رغم ما تعانيه من معاناة بسبب عدم وعي وفهم الرجل وبحقها في العمل والتعامل معها وقد أثبتت المرأة بمشاركتها أخيها الرجل في كافة المجالات التنموية وتحاول أن تثبت وجودها في إدارة الجمعيات بمحافظة عمران والمشاركة الفعالة ولهذا فإن دور المرأة في التنمية لايقل عن دور الرجل وعلى الدولة مساندة المرأة وأن تعطي لها الحق المشاركة في ترشيح نفسها وتجعلها ناخبة ومرشحة كأخيها الرجل في العمل السياسي وتعريف الرجل بحقوق المرأة والوقوف إلى جانبها في شتى الأمور والمجالات ونطالب الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية والمؤسسات للمرأة العاملة وتنمية الثقة ومساعدتها على إدارك مكانتها وقدراتها وتشيعها بأنها ذات أهمية للأسرة والمجتمع..

المرأة والمراكز النسوية

وحول المرأة الريفية تحدثت الأخت/ أمة السلام البابلي مدير إدارة التنمية المرأة الريفية بمركز الجنات حيث تقول: لقد قطعة المرأة شوطاً كبيراً في عملية اندماجها في مجالات العمل واصبحت تتواجد في كل المجالات التنمية وشجعت الدولة الطالبات على الالتحاق بالمدارس والجامعات لتصبح امرأة مثقفة وأم واعية تأخذ دورها التربوي والتنموي كما أن الدولة استطاعت نشر المراكز التعليمية الخاصة بالمرأة الريفية والتي من خلاله يتم تربية الفتاة وتعليم المرأة على أعمال الإبرة الكورشية و التريكو والخياطة والتفصيل و الإرشاد الزراعي والاقتصاد المنزلي وغيرها من الأشغال اليدوية على مدار الستة الأشهر من العام الدراسي وتوفير جميع المستلزمات اللازمة لتنفيذ هذه الأعمال وأن من خلال إدارتي لمركز نسوي استطعت بالتنسيق مع وزارتي الزراعة والري والشؤون الاجتماعية أن ارشح بعض الأخوات المزارعات وتم تكريمهن مديريات للتدريب على كيفية حرث الأرض وزراعتها بالطرق الهندسية الزراعية وتم تكريمهن في اليوم المرأة العالمي وهذا ثناء على جهودهن ومشاركتهن في البناء والتنمية الريفية وتشجيعهن على مواصلة عملهن الزراعي ضمن جمعيات نسوية كما تعمل المراكز على النسوية الريفية على تدريب الملتحقات في دورات الصحة الإنجابية وأعمال الهلال الأحمر الخاصة بالاسعافات الأولية وغيرها من الخدمات التي تحرص الدولة أن تقدمها إلى المرأة التي لم تستطيع استكمال دراستها وتعليمها ومن هذا المضمون أقول أن المرأة اليوم غير المرأة بالأمس اتي كانت بعيد عن المجتمع الإنتاجي والتنموي إذ استطاعت أن تخطو خطوات كبيرة في المجال العملي والمهني والسياسي وفي كافة المجالات والمستويات برغم كل المعوقات والصعوبات من قبل ضعفاء النفوس والعقول الذين يصرون على تخلفه بقولهم المرأة كانها في البيت وحسب.

امرأة غاضبة على واقع المرأة

والأخت/ سلوى الشاش امرأه غاضبة على واقع المرأة في محافظة عمران وهي موظفة في المجمع الحكومي إذ تقول: المرأة في عهد الإمامة كانت منسية لاتذكر أبداً بين المحافل الاجتماعية وبين مؤسسات الدولة بعيد عن العمل الإداري ووسائل الانتاج وبحكم الموروث المتخلف عانت المرأة في الجمهورية معانات حرمتها من أن تبين قدرتها على العمل والمشاركة الفعالة في البناء والتنمية ولم تتمكن من التخلص من مساوى العهد الأمامي البائد إلا بعد الوحدة والديمقراطية حيث سعت القيادة الحكيمة بزعامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى تشجيع مشاركة المرأة وأتاح لها الفرص وأكد حقوقها في جميع المجالات ضمن دستور ديمقراطي شفاف وفتح أمامها أبواب التعليم على كافة المستويات ونشر الوعي بحقوقها في المجتمع ولم يتجاوب الجميع بسبب التركة كما قلت إذا لم يكن الأمر هينا بالنسبة إلى المجتمع حيث أنه من السهل أن تغير فرد لكن من الصعب أن تغير مجتمع بأسره كان الأمر بالنسبة لها كالشمعة تضيء في ظلام حالك ولم تصل الى ما وصلت إليه ألا بعد أن كافحت وناضلت لإثبات قدرتها وقطعت كل المسافات وتحدث العقبات- والمرأة في الوقت الحاضر - بلاشك أثمرت تلك الجهود التي بذلتها فكل مجتهد نصيب وأن مأوصلت إليه أمر يستحق الإجلال والتقدير وأن توليها المناصب الدبلوماسية المرموقة له دلالات واضح على مقدرتها فالمرأة اليوم موجودة في كل المجالات التنموية والخدمية بينما كانت هذه الأعمال حكراً على الرجل ولاننكر جهد الحكومة التي عملت على ترسيخ حقوقها واجتثات الموروث الماضي من عقلية الناس التي كانت المرأة هي الاساس في الحقل وتربية الاولاد ونقل المياه على راسها لمسافات بعيدة وهي التي تحطب وهي التي بكل تفاصيل الحياة ان هذا الكائن يلاقي الاضطهاد منذ القدم وتلقت انواع التعسف والظلم فهي ليس لها الحق في ابداء رايها في البيت استمدت دستورها من تعاليم الاسلام وكفل لها دينها والشريعة السمحاء حيث جعلت المرأة شقية لرجل وبرغم تأكيد الاخ المحافظ مرارا على هذه الحقوق الذي لاننسى مساندته لمواقف المرأة إلا انه تظل المرأة في محافظة عمران مقارنة بالمحافظات الاخرى محصورة في نطاق عملي ضيق ولاتلاقي من يهتم بها وبتعليمها كاملاً واذا التحقت بالتعليم اخرجت قسرا من قبل ابيها واهلها من الصفوف الاولى للمدرسة في حين في المحافظات الاخرى اكملت تعليمها ونورت افكارها واثبتت وجودها في المجتمع وان ذلك ناتج عن جهل الاباء وان هذا المنع يعتبر خطر كبير على المجتمع .. الى الان لايوجد طبيبه من بنات المحافظة ولامحامية تدافع عن حقوق النساء هذا على سبيل المثال ولم تندمج المرأة في المجتمع المنتج والمشاركة في البناء والتنمية في محافظة عمران الا منذ سنوات قلائل وتحديداً منذ ستة اعوام وان ادعوا نساء عمران الى الخروج عن الانطواء والبحث عن العمل الشريف الذي يحفظ للمرأة كرامتها وعزتها واثبات وجودها ومقدرتها على العمل والعطاء والتحاقها بالعمل لايعني خروجها عن العرف القبلي والعادات والتقاليد وانما اذا حصلت المرأة مكانة اجتماعية مرموقة هو فخر الى اهلها وقبيلتها..

الجمعيات السكنية ..وخيار الاستثمار

تعد وزارة النفط والمعادن من الوزارات المهمة وقد دأبت قيادات الوزارة المتعاقبة على الاهتمام بالجانب الانساني والاجتماعي لمنتسبيها وسعت لتحسين معيشتهم ،اما الوحدات والقطاعات التابعة للوزارة فهي الاخرى كانت ولازالت مهمة بموظفيها انعكاساً لاهتمام الوزارة .. وقد سعت فروع تلك الوحدات في محافظة عدن لتأسيس النواة الاولى لجمعيات سكنية رغبة منها في مساعدة موظفيها على ايجاد السكن الملائم الذي يأويهم واسرهم – الا انه وبالرغم من ذلك لازالت تلك الجمعيات (محلك سر).. ومنها من تمكنت مثل جمعية شركة مصافي عدن بالكاد من تسوير ارضية الجمعية ورفع الاساسات فيها .

وبعد حصول اعضاء الجمعيات السكنية التابعة للنفط على عقود التمليك الخاصة بالارض .. استبشروا خيراً – الا ان استبشارهم لم يدم طويلاً فسرعان ما تبددت احلامهم منها بالواقع فكانت من ابرز الصعوبات او المعوقات التي وجهت تلك الجمعيات هي قضية (التمويل) سواءً للبناء او حتى لايجاد البنى التحتية لأرض الجمعيات ،وخلال المدة الماضية ورغم تصريحات الاخوة المسؤولين الا ان تلك الجمعيات ظلت تراوح في مكانها بسبب عدم ايجاد مصادر للتمويل من ناحية وتمسك قيادات الجمعيات بمبدأها في البناء بحسب التوزيع «التقسيم» السابق مع عدم سعيها في المقابل لايجاد حلول بديلة بعد التداول مع منتسبي تلك الجمعيات.

قد يستغرب بعضهم من عدم مقدرة وزارة حيوية مهمة مثل وزارة النفط في دعم وتمويل الجمعيات ومشاريع انشاء البنى التحتية او حتى مشاريع بناء المساكن فيها – الا انه وبالعودة لارض الواقع ربما سيجد المتتبع للموضوع ان الوزارة (معذورة) فهي تكرس كامل ايراداتها لرفد ميزانية الدولة من جانب وتسعى لتحسين مستوى معيشة موظفيها من جانب آخر ،ناهيك ان الاعباء الملقاة على كاهل نفسها تجعلها هي الاخرى غير قادرة على تسخير جزء من مواردها المالية للمساهمة في دعم الجمعيات لانشاء البنى التحتية لها على الاقل في الوقت الراهن ومن ثم فان المشكلة لازالت قائمة وستظل كذلك.. فما هو الحل؟!!

اديب الجيلاني

الحل جاء على لسان الاستاذ/ وزير النفط والمعادن الذي كان في زيارة تفقديه لفروع الوحدات التابعة للقطاع النفطي في محافظة عدن نهاية الاسبوع ماقبل الماضي واشار في قوله بما معناه: ان على تلك الجمعيات ان تفكر بروىء استثمارية لحل مشكلتها .. وعليها الإقتناع بالبناء العمودي (الرأسي) فقط إستثمار المساحة المتبقية من الارض مقابل ذلك ».

فهل هذا هو الحل الامثل لمشكلة الجمعيات التابعة لوزارة النفط اوحتى بقية الجمعيات في المحافظة ؟! هذا ماستجيب عليه الجمعيات المعنية بالامر وستؤكده الايام القادمة.